

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الملك عبدالعزيز آل سعود



الرقم: م/١١٣
التاريخ: ١٤٤٣/١١/٩ هـ

بسم الله تعالى

نحن سلمان بن عبدالعزيز آل سعود

ملك المملكة العربية السعودية

بناءً على المادة (السبعين) من النظام الأساسي للحكم، الصادر بالامر الملكي رقم (٩٠/١) بتاريخ ١٤١٢/٨/٢٧ هـ.

وبناءً على المادة (العشرين) من نظام مجلس الوزراء، الصادر بالامر الملكي رقم (١٣/١) بتاريخ ١٤١٤/٣/٣ هـ.

وبناءً على المادة (الثامنة عشرة) من نظام مجلس الشورى، الصادر بالامر الملكي رقم (٩١/١) بتاريخ ١٤١٢/٨/٢٧ هـ.

وبعد الاطلاع على قرار مجلس الشورى رقم (٣٠/١٧٩) بتاريخ ١٤٤٣/٨/٢٦ هـ.

وبعد الاطلاع على قرار مجلس الوزراء رقم (٦١١) بتاريخ ١٤٤٣/١١/٨ هـ.

رسمنا بما هو آت:

أولاً : تعديل الفقرة (٥) من البند (سابعاً) من آلية العمل التنفيذية لنظام القضاء ونظام ديوان المظالم، الصادرة بالمرسوم الملكي رقم (م/٧٨) بتاريخ ١٤٢٨/٩/١٩ هـ، والمعدلة بالمرسوم الملكي رقم (م/٦) بتاريخ ١٤٤٠/١/٢ هـ، لتصبح بالنص الآتي: "إنهاء أعمال هيئات تسوية الخلافات العمالية، وإنهاء العمل بلائحة المرافعات أمام تلك الهيئات، وبالباب (الرابع عشر) من نظام العمل الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/٥١) بتاريخ ١٤٢٦/٨/٢٣ هـ الخاص بهيئات تسوية الخلافات العمالية، بمضي (سنة) أشهر من تاريخه، على أن تعمل هيئات تسوية الخلافات العمالية - خلال المدة المشار إليها - على إنهاء كافة الدعاوى المقيمة لديها، وذلك بالتنسيق مع المجلس الأعلى للقضاء. ويحال بعد ذلك ما تبقى من الدعاوى - إن وجد - إلى المحاكم العمالية، لاستكمال نظرها، وفقاً لاختصاصها".

ثانياً : على سمو نائب رئيس مجلس الوزراء ووزراء ورؤساء الأجهزة المعنية المستقلة - كل فيما يخصه - تنفيذ مرسومنا هذا.

سلمان بن عبدالعزيز آل سعود



قرار مجلس الوزراء

إن مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على المعاملة الواردة من السيوان الملكي برقم ٥٦١٤٢ وتاريخ ١٤٤٣/٩/٧ هـ، المشتعلة على برقية معالي وزير الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية رقم ٣٨٤٦٧ وتاريخ ١٤٤٣/٢/٢١ هـ، في شأن طلب أن تطبق هيئات تسوية الخلافات العمالية أحكام المادة (الخامسة والخمسين) من نظام المرافعات الشرعية على القضايا المنظورة أمام الهيئات وذلك بأثر رجعي لحسم القضايا القديمة والمعلقة بسبب الشطب وإحالة القضايا الموقوفة إلى المحاكم العمالية.

وبعد الاطلاع على نظام العمل، الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/٥١) وتاريخ ١٤٢٦/٨/٢٣ هـ، وتعديلاته.

وبعد الاطلاع على آلية العمل التنفيذية لنظام القضاء ونظام ديوان المظالم، الصادرة بالمرسوم الملكي رقم (م/٧٨) وتاريخ ١٤٢٨/٩/١٩ هـ، والمعدلة بالمرسوم الملكي رقم (م/٦) وتاريخ ١٤٤٠/١/٢ هـ.

وبعد الاطلاع على اللائحة الخاصة بالمرافعات وإجراءات التوفيق والمصالحة، الصادرة بقرار مجلس الوزراء رقم (١) وتاريخ ١٣٩٠/١/٤ هـ.

وبعد الاطلاع على المذكرة رقم (١٣٨٧) وتاريخ ١٤٤٣/٦/٢٢ هـ، المعدة في هيئة الخبراء بمجلس الوزراء.

وبعد الاطلاع على التوصية المعدة في مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية رقم (٢٥-٤٣/٣٠-د) وتاريخ ١٤٤٣/٧/٩ هـ.

وبعد النظر في قرار مجلس الشورى رقم (٣٠/١٧٩) وتاريخ ١٤٤٣/٨/٢٦ هـ.
وبعد الاطلاع على توصية اللجنة العامة لمجلس الوزراء رقم (٩١١٧) وتاريخ ١٤٤٣/١٠/١٦ هـ.

يقرر

تعديل الفقرة (٥) من البند (سابعاً) من آلية العمل التنفيذية لنظام القضاء ونظام ديوان المظالم، الصادرة بالمرسوم الملكي رقم (م/٧٨) وتاريخ ١٤٢٨/٩/١٩ هـ، والمعدلة بالمرسوم الملكي رقم (م/٦) وتاريخ ١٤٤٠/١/٢ هـ، لتصبح بالنص الآتي: "إنهاء أعمال هيئات تسوية الخلافات العمالية، وإنهاء العمل بلائحة المرافعات أمام تلك الهيئات،



وبالباب (الرابع عشر) من نظام العمل الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/٥١) وتاريخ ١٤٢٦/٨/٢٣ هـ الخاص بهيئات تسوية الخلافات العمالية، بمضي (ستة) أشهر من تاريخه، على أن تعمل هيئات تسوية الخلافات العمالية - خلال المدة المشار إليها - على إنهاء كافة الدعاوى المقيمة لديها، وذلك بالتنسيق مع المجلس الأعلى للقضاء. ويحال بعد ذلك ما تبقى من الدعاوى - إن وجد - إلى المحاكم العمالية، لاستكمال نظرها، وفقاً لاختصاصها".
وقد أعد مشروع مرسوم ملكي بذلك، صيغته مرافقة لهذا.


رئيس مجلس الوزراء